أثناء الاجتماع الموسع لإعداد إستراتيجية ميكنة جميع الخدمات مع الوزارات

المجدلي: نهدف لتحقيق أهداف الدولة وزيادة أعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص

المشاركون في الاجتماع

تكريم المشاركين

برعاية وحضور أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة

أقيم صباح أمس اجتماع موسع لعدد من مسئولي وزارات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص ممن لديهم علاقات وخطط استراتيجية مع البرنامج ليتم من خلال هذه اللقاءات وضع استراتيجية ميكنة أعمال برنامج إعادة الهيكلة وتقديمها للمستفيدين في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

وقد ألقى فوزي المجدلي كلمه بهذه المناسبة أكد خلالها أهمية التكنولوجيا الحديثة في تطوير خدمات برنامج اعادة الهيكلة وأعماله المختلفة

وأكد المجدلي أن التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى يعد نقلة نوعية في تطوير العمل وتسخير كافة الإمكانات العصرية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وللمؤسسات وتوفير الجهد والوقت على المراجعين من كافة المؤسسات الحكومية والخاصة .

وأشار إلى أن ما قام به البرنامج خلال العامين الماضيين في مجال الميكنة يعد نقلة نوعية في عمل البرنامج مما سيؤدي بشكل كبير إلى تحقيق أهداف الدولة والتنمية الاقتصادية وزيادة اعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص وكذلك الحد من البطالة لدى الخريجين من مختلف الجامعات والتعليم التطبيقي إضافة إلى تسهيل الخدمات المقدمة للقطاع الخاص وبشكل أسرع ودقيق اضافة إلى تخفيف زيادة المواطنين على مقر البرنامج حيث تقدم كافة أعمالنا وخدماتنا الكترونيا .

وأعرب المجدلي عن سعادته بهذا اللقاء الذي يجمع كافة المؤسسات ذات العلاقة مع البرنامج مناشدا الجميع تقديم كافة الاقتراحات والبدائل التي يرونها مناسبة لتحقيق الأهداف المشتركة والشراكة الحقيقية بين المؤسسات لما فيه صالح الوطن والمواطنين .

ثم تحدثت خلود الشهاب – مدير إدارة نظم المعلومات بالبرنامج عن مشاريع البرنامج الخاصة بميكنة كافة الخدمات فقالت يهدف برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة إلى ميكنة جميع الخدمات التي تقدم من قبله للمواطنين والجهات ذات العلاقة بعمله وذلك خلال عامي 2016/2015 وهو يوفر عدد من المراجعات بما يقارب (128504) مراجعة سنويا لكافة الخدمات والخطة ضمن حزمة مشاريع للبرنامج لمساندة توجه الدولة في دعم الحكومة الالكترونية والغاء الورق والتسهيل على المراجع والجهات وتوفير الوقت والجهد

ومن هذه البرامج الشبكة الآلية للتحويلات النقدية للأفراد والتي شملت 10 جهات حكومية تم توقيع مذكرات تفاهم معها في أكتوبر 2014 والتي تكشف النقاب عن كافة أوجه الصرف التي تقدم من الدولة للمراجع بالإضافة إلى الاستقطاعات المستحقة عليه مقابل منفعة مادية / عينية وهذا يصب في صالح منع الازدواجية في الصرف وتكامل الجهود نحو ترشيد الانفاق واسترجاع المديونيات لصالح الدولة .

ميكنة خدمات قسم الشهادات في البرنامج

تم تدشين خدمة الشهادات في اكتوبر الجاري مع كل من البنوك المحلية كافة وشركات القطاع الخاص والجهات الحكومية التالية (بيت الزكاة / وزارة الشئون الاجتماعية والعمل / التامينات الاجتماعية / بنك الائتمان / الرعاية السكنية) .

كافة البنوك المحلية حيث عرض النظام وتوفير اسماء المستخدمين لما يقارب 18 بنك محلي بالإضافة إلى الجهات الحكومية المذكورة من خلال رابط آلي تم استحداثه للتاكد والاستعلام من الصرف المالي للمستفيدين وامكانية طباعة ما يفيد الصرف المالي من البرنامج من عدمه .

اما شركات القطاع الخاص فتم توفير هذه الخدمة من خلال اسم مستخدم وكلمة سر موقع البرنامج للدخول بالرقم التامينى للشركة والاستعلام عن الدعم المالي المقدم لموظفيها لإجراء اللازم بشانه .

ميكنة المراجعات لدورية لمراجعي ادارة التوظيف

أشارت الشهاب إلى الخطوات الثالثة المزمع تطبيقها حاليا تتمثل في ميكنة أعمال التوظيف في البرنامج وبدء المراجعات الدورية من خلا الأون لاين دون الحاجة لتوجيه لطباعة شهادة لمن يهمه الأمر :

• تم برمجة الجهاز بطريقة مبسطة للمستخدم وتم توفير 4 أجهزة وخطوات العمل (إدخال الرقم المدني ويظهر اختيارات الشهادات بحسب حالة الشخص ويختار ما يناسبه وكذلك الدفع للطابع على نفس الجهاز وتطبع الشهادات جاهزة مع طابع وتحتاج لختم فقط وكذلك التنسيق مع شركة كي نت ووزارة المالية لربط الجهاز مع ماكينة السحب الآلي .

وقالت أن هناك مشاريع مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وهي :

انجاز مشروع قراءة بيانات المراجعين من خلال البطاقة المدنية الذكية وليس من خلال الادخال وذلك لجميع الإدارات التي تتعامل مع الجمهور (جودة الخدمة / صرف المزايا / التوظيف بالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية).

وإنشاء مكتب للمعلومات المدنية في برنامج إعادة الهيكلة بغرض تصدير التوقيع الالكتروني لكل مراجع من مراجعي البرنامج تمهيدا للدخول في كافة التعاملات الالكترونية في جميع الجهات الحكومية تنفيذا للقانون الجديد .واشارت السيدة / الشهاب أن تم استحداث الربط المباشر مع كل الجهات التالية :

وزارة التربية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة ووزارة العدل .

ثم تحدث د. وليد الحداد – مستشار التطوير الإداري بالبرنامج مؤكدا أن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص يعد احدى اعمدة الإدارة الحديثة وقال أن برنامج اعادة الهيكلة يخدم القطاع الخاص من باب العمالة الوطنية وتدريبهم وتقديم العلاوات .

وقال أن الهدف من هذه اللقاءات ان تمتزج كل من خبرات القطاع العام والخاص في بناء هذه الاستراتيجية لذلك يرى البرنامج أن القطاع الخاص هو شريك في تنفيذ المشاريع والخدمات التي تخدم العمالة الوطنية فالقطاع الخاص بما يملك من قدرات وامكانيات وموارد بشرية عالية التاهيل يمكن أن تخرج لنا استراتيجية عالية المستوى .

وقال أن شركاؤنا الاستراتيجيين هم من ثلاث فئات وهم عملاؤنا الداخليين من مدراء البرنامج والأخوة الذين نتعامل معهم من القطاع الخاص وأخيرا المنظمات الحكومية من بنوك ومؤسسات التكنولوجيا وديوان الخدمة .

وأشار إلى أن المشاركين معنا هم من أصحاب المبادرات الحديثة والمتطورة والعصرية ممن يتعاونون معنا . وكذلك ما يقدم لنا من اقتراحات ومبادرات وما يتم طرحة من معوقات وصعاب للتغلب عليها وقد دعونا الشركات الموردة للأجهزة الحديثة للتعرف على التكنولوجيا المستقبلية لخدمة الميكنة العصرية . وأكد أن ما يتم من نقاش وحوار سيتم تجميعه وإدخاله ضمن الاستراتيجية والخطة الموضوعة للعمل معنا .

الشهاب : شبكة آلية للتحويلات النقدية للأفراد تشمل 10 جهات حكومية

الحداد : الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تعد أحد أعمدة الإدارة الحديثة

تغيير رقم الحساب / البنك / الفرع / اضافة ابناء / تحديث الحالة الاجتماعية / طلب اجازات بانواعها ... إلخ) .

وقالت ان عملية المتدربين من الباحثين عن عمل الشركات المساهمة في التدريب حيث تم تصميم شاشات لخدمة المتدربين والشركات التدريبية وشكات القطاع الخاص لوضع الخطط التدريبية ومتابعة البرامج التدريبية المطلوبة والمتابعة وصرف المكافات التدريبية والمساهمة وغيرها من الأمور المعنية بإدارة تنمية القوى العاملة مما يسهل الأمور على شركات التدريب والباحثين عن العمل .

نظام أرشفة الملفات Kiosk الشهادات الجديدة لموظفي البرنامج المراجعين إلى مبنى البرنامج تسهيلاً للعمل وتوفيقا لإجراء وحرصا على توفير الوقت والجهد وتشمل كافة مراجعي (مكافاة الخريجين ، بدل البحث عن العمل / الفرص الوظيفية / المسرحين من القطاع الخاص) ، بحيث في حال حضور المراجع أول مرة يتم عمل جلسة ارشاد وتوجيه للميكنة لمراجعاته الدورية من خلال موقع البرنامج . بحيث يتم اعطاءه اسم مستخدم / كلمة سر ليتم الدخول شهريا لإجراء المطلوب بحسب نوع العاملة .

العلاوة الإجتماعية

وكذلك ميكنة كافة معاملات التحديث الخاص بمراجعي العلاوة الاجتماعية / الأولاد والتي تشمل (

تتمات

الأمير :

خلالها «بالدور المهم الذي لعبته الكويت في دعم جهود التحالف ضد الاعداء»، وقال : «هذا هو أسبوع مهم للكويت، وأريد ان انهئ الكويت في الذكرى ال 55 للاستقلال والذكرى ال 25 للتحرير.. أعتقد انه من الضروري ان نستذكر تحرير الكويت كمثال لما يمكن ان نفعل مثل هذه التحالفات، وأعتقد انه امر مهم لنا كقادة عسكريين على التحديات التي سنواجهها.. لدينا ثقة اننا سنكون ناجحين بسبب قوة التحالف.. وواضح جدا لي انه لا تستطيع أي دولة منفردة ان تتعامل مع هذا التحدي، لكن معا في الدول المشاركة بالقادة العسكريين الموجودين في الغرفة، لا بد لهم من النجاح إذا تكاتفوا معا».

اضاف الجنرال دانفورد : يا صاحب السمو الحصول على فرصة لتمضية بعض دقائق معك هو فخر واعتزاز لنا جميعا .. نود ان نشكرك على قيادتك الحكيمة مرة اخرى وعلى الدور المهم جدا الذي تلعبه الكويت في مساندة هذا التحالف، كما اود ان اشكر كل الدول الممثلة هنا معنا.. لست واثقا فقط باننا سنكون ناجحين ولكنني ايضا فخور ان اكون جزءا من هذا التحالف.. شكرا». حضر المقابلة نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح.

في سياق متصل أكد رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد خالد الخضر ضرورة مضاعفة الجهود والسعي الى وضع خطط عاجلة للقضاء على التنظيمات الإرهابية.

وقال الفريق الخضر في كلمة له بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثامن لرؤساء الأركان لدول التحالف ضد «داعش» المقام في الكويت : «اننا مطالبون بتكثيف الجهود مع دول العالم للتصدي لظاهرة الارهاب التي تمارسها تلك التنظيمات التي تهدد امن الدول واستقرارها».

واعرب عن فخر واعتزاز القوات المسلحة الكويتية باختيار صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الاحمد، «قائدا للعمل الانساني» ودولة الكويت «مركزا انسانيا عالميا»، مؤكدا أن ذلك «مما يدفعنا للمضي قدما نحو التصدي للتنظيمات الإرهابية واجتثاث جذور الارهاب والقضاء عليه، ايمانا منا بمساهمة ذلك في إفشاء السلام الدولي والرقي بمفهوم الانسانية».

وشدد على أهمية هذا المؤتمر «في ظل استمرار التحديات والظروف الامنية البالغة الدقة التي يواجهها العالم بشكل عام، وفي المحيط الإقليمي بشكل خاص الامر الذي يحتم علينا التكاتف والعمل الجماعي الدؤوب لمواجهة تلك التحديات». وذكر ان «اهم ما يواجهه العالم اليوم هو محاولات بعض التنظيمات الإرهابية ومنها «داعش» رسم صورة لا تعكس حقيقة الدين الاسلامي، متخذين فيها القتل والدمار وسيلة والارهاب منهجا وترويع الامنين اسلوبا».

واوضح ان هذه الاعمال لا ترتبط فكرا ولا عملا بحقيقة الدين الاسلامي الحنيف، وقيمه الانسانية السامية.

وقال «اننا نتابع بقلق بالغ تطورات الأوضاع الأمنية المؤسفة ومحاولات ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي لتقويض امن واستقرار المحيط الإقليمي والدولي»، مؤكدا وقوف الكويت ودعمها للتحالف الدولي في مواجهة هذا التنظيم، «والهجمات الارهابية التي يتعرض لها العالم أجمع، وخاصة تلك التي يتعرض لها اخواننا في سوريا والعراق».

ودعا الفريق الخضر الى استغلال هذا المؤتمر الذي تشارك فيه 29 دولة، لتبادل وتوحيد وجهات النظر، والمضي قدما في محاربة الارهاب بكل اشكاله، مؤكدا «ان دولة الكويت كانت وما زالت في مقدمة الدول التي تكافح الارهاب».

برنامج

يتفق ويهمه إلى اعادة هيكلة وزيادة تنويع اقتصادنا الوطني، لتقليص الاعتماد على النفط، وزيادة دور القطاع الخاص في دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

وعبر المجلس، عقب استماعه إلى شرح في هذا الصدد قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح، عن ارتياحه لشهادة المؤسسات العالمية المتخصصة بمتانة أوضاعنا المالية، وقدرتنا على تجاوز هذا التحدي الوطني، بما يتطلبه من وعي وتفهم وتعاون الجميع على كافة الأصعدة والمستويات، لانجاز برنامج شامل للاصلاح كمشروع وطني يتحمل الجميع مسؤولية إنجاحه وتحقيق غاياته الوطنية، مؤكدا في الوقت نفسه ثقته التامة بأن عناصر الإصلاح المالي المقترحة ومنطلقات الإصلاح الاقتصادي طويلة الأمد، والتي شارك في وضعها عدد من الكفاءات الوطنية المتخصصة، والالتزام الجاد بتنفيذها وتعاون الجميع، تكفل إحداث النقلة النوعية المنشودة لتجاوز هذه المرحلة الدقيقة، وتجنب آثارها واحتمالاتها السلبية.

حيث استمع، إلى حصيلة الجهود والاجتماعات التي تم عقدها مع مختلف الأطراف والفعاليات الهادفة إلى مواجهة التداعيات الاقتصادية المترتبة على تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإسقاطاتها الآنية والمستقبلية المحتملة والسبل العملية الكفيلة بمعالجتها، حيث أوضح للمجلس أهمية التحرك السريع للتصدي لهذه التداعيات، مبينا مراحل ومستهدفات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني، بما يعيد للقطاع الخاص دوره الريادي، ويعزز تنوع قطاعاته وتفعيل برنامج خصخصة إيجابي ونشط يضمن تحسين الخدمات والارتقاء بها، ويكفل إيجاد فرص عمل منتجة للشباب الكويتي ويدعم استدامة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بما يتطلبه ذلك أيضا من إصلاح لسوق العمل ونظام الخدمة المدنية وإجراء الإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

من جهة أخرى وفي إطار حرص مجلس الوزراء على متابعة الأداء لمشاريع الخطة الإنمائية لدولة الكويت، اطلع المجلس على عرض مقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بشأن النظام المقترح لمتابعة المشاريع، من حيث موقفها التنفيذي ونسبة الصرف على المشاريع المعتمدة في السنة المالية وحالة المشروع التنفيذية، وأكد أن هذا النظام يشكل خطوة متقدمة في متابعة مشاريع خطة التنمية وكشف الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية تسهم في إنجازها على النحو والسرعة المطلوبين.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون القانونية، بشأن مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010، في شأن العمل في القطاع الأهلي، والذي يهدف إلى تغليظ العقوبات المقررة على مخالفات أصحاب العمال، وذلك لتحقيق الردع العام والخاص للعقوبة وضبط سوق العمالة بالقطاع الأهلي، ومحاولة للقضاء على المنازعات العمالية التي تنشأ عند تطبيق أحكام القانون، وفرز المواطنة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير، تمهيدا لإحالته لمجلس الأمة.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد خالد الحمد الصباح، بشأن النتائج الرسمية للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر بالدائرة الثالثة والتي تمت يوم السبت الماضي، وعبر عن ارتياحه للجهود التي قام بها رجال القضاء وكل من وزارتي الداخلية والعدل والأجهزة الحكومية الأخرى، لضمان حسن تنظيم عملية الانتخابات وتمكين الناخبين من ممارسة انتخاب مرشحهم في جو من الحرية والراحة، وقد أعرب مجلس الوزراء عن تهنئته للسيد علي عبد الله الخميس على فوزه بثقة الناخبين، متمنيا له النجاح والتوفيق في أداء مهامه ومسؤولياته لخدمة الوطن والمواطنين.

إلى ذلك تقدم مجلس الوزراء بخالص التهنئة إلى مقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، والشعب الكويتي الكريم بمناسبة قرب حلول الذكرى الخامسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الخامسة والعشرين ليوم التحرير المجيدين، مبتهلا إلى المولى العلي القدير أن يرحم شهداءنا الأبرار ويتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، وأن يحفظ هذا الوطن العزيز وقيادته وشعبه الكريم من كل مكروه وأن يديم عليه نعمة الأمن والأمان وأن يكلله بدوام التقدم والازدهار والرخاء، فيما قرر مجلس الوزراء إطلاق اسم الأمير سعود الفيصل على الطريق الرئيسي في المنطقة الدبلوماسية في منطقة مشرف، وإحالة الأمر إلى المجلس البلدي.

على الصعيد الخارجي أدان مجلس الوزراء الهجوم الإرهابي الذي استهدف ثلبات عسكرية مساء يوم الأربعاء الماضي، في وسط أنقره بالجمهورية التركية الصديقة، والذي أدى إلى مقتل وجرح العديد من الأبرياء، مؤكدا على موقف دولة الكويت بإدانة ورفض الإرهاب بكافة أشكاله وانواعه .

البلدي »

المتبعة. وطالب المجلس بعرض نتيجة دراسة المستشار على المجلس البلدي بحد أقصى ثلاث سنوات، لاتخاذ القرارات وتقديم مقترح بالتوصيات والملاحظات المناسبة بشأنها.

« الداخلية » :

وأفاد البيان بأن عدد المطلوبين على ذمة قضايا مدنية بلغ 52 شخصا، و117 مخالفا لقانون الإقامة، و255 مسجلا بحقهم قضايا و269 شخصا لعدم حملهم أوراقا ثبوتية، و218 لانتهاء إقاماتهم و227 من العمالة السائبة، أضاف البيان انه تم الافراج عن 2378 شخصا، بعد التأكد من سلامة مستنداتهم وأوراقهم الثبوتية، مؤكدا أن الحملات الأمنية ليست وليدة ظرف طارئ أو ردة فعل، وإنما تهدف لفرض الأمن الوقائي والتطبيق العملي والميداني للقانون.

« صندوق النقد »:

الإيرادات لما يعادل نحو اثنين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى أكدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي أنها على ثقة من أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بإمكانها تنفيذ تعديلات مالية واسعة تحتاجها للتكيف مع عصر النفط الرخيص .

أضافت «سيتعين على مصدري الخام خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الحكومية»، موضحة أنهم «أظهروا القدرة على التكيف في الماضي وبإمكانهم فعل ذلك مرة أخرى».

وقالت لاغارد : «هذه الاقتصادات بحاجة لتقوية أنظمتها المالية وإعادة هيكلة نظامها الضريبي، عبر خفض اعتمادها الكبير على إيرادات النفط وتعزيز الإيردات من المصادر غير النفطية»، مشيرة إلى أن «فرض ضريبة القيمة المضافة – حتى عند مستويات متدنية من خانة الآحاد – من شأنها أن ترفع الإيرادات، لما يعادل نحو اثنين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تركيز أكبر على ضرائب دخل الشركات والرسوم. كما أن مواصلة الاستثمار في بناء قدرات إدارة الضرائب قد يقود في نهاية المطاف لاستحداث ضريبة الدخل على الأفراد."

السعودية

وشدد مجلس الوزراء السعودي خلال اجتماعه الأسبوعي، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، على وقف المساعدات العسكرية إلى لبنان، والاستمرار في مؤازرة الشعب اللبناني بكافة طوائفه ولن نتخلى عنه. وقال بيان مجلس الوزراء إنه «رغم دعمنا للبنان، فوبلنا بمواقف مناهضة على المنابر العربية والإقليمية».

أضاف : «تقدر المواقف التي صدرت من شخصيات لبنانية ومنها رئيس الوزراء»، لافتا إلى أن «المواقف السياسية التي يقودها حزب الله مؤسفة لا تراعي مصالح البلدين، وأن ما يسمى حزب الله يصادر إرادة الدولة اللبنانية»، وأوضح وزير الثقافة والإعلام السعودي الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء شدد على ما عبر عنه مصدر مسؤول، بشأن وقف مساعدات المملكة لتسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبناني، مؤكدا أن المملكة دأبت وعبر تاريخها على تقديم الدعم والمساندة للدول العربية والإسلامية، وكان للجمهورية اللبنانية نصيب وافر من هذا الدعم والمساندة و، وقفت إلى جانب لبنان في كل المراحل الصعبة التي مر بها، وساندته دون تفريق بين طوائفه وفئاته، حرصا منها على ما يحقق أمن لبنان الشقيق واستقراره ويحافظ على سيادته.

كما شدد على أنه رغم هذه المواقف المشرفة فإن المملكة العربية السعودية تقابل بمواقف لبنانية مناهضة لها على المنابر العربية والإقليمية والدولية في ظل مصادرة ما يسمى حزب الله اللبناني لإرادة الدولة، كما حصل في مجلس جامعة الدول العربية، وفي منظمة التعاون الإسلامي، من عدم إدانة الاعتداءات السافرة على سفارة المملكة في طهران والقنصلية العامة في مشهد، التي تتنافى مع القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية فضلا عن المواقف السياسية والإعلامية التي يقودها ما يسمى «حزب الله في لبنان» ضد المملكة العربية السعودية، وما يمارسه من إرهاب بحق الأمة العربية والإسلامية، وترى أن هذه المواقف مؤسفة وغير مبررة، ولا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين، ولا تراعي مصالحهما وتتجاهل كل المواقف التاريخية للمملكة الداعمة للبنان خلال الأزمات التي واجهته اقتصاديا وسياسيا. وبين أن المملكة التي عملت كل ما في وسعها للحيلولة دون وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، لتؤكد في الوقت ذاته وقوفها إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق بكل طوائفه، وأنها لن تتخلى عنه وستستمر في مؤازرته، وهي على يقين بأن هذه المواقف لا تمثل الشعب اللبناني الشقيق، مقدرا المواقف التي صدرت من بعض المسؤولين والشخصيات اللبنانية بمن فيهم دولة رئيس الوزراء السيد تمام سلام، التي عبروا من خلالها عن وقوفهم وتضامنهم مع المملكة، ومعربا عن الاعتزاز بالعلاقة المميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بالشعب اللبناني الشقيق التي تحرص المملكة دائما على تعزيزها وتطويرها.

184 قتيلاً

وسط مدينة حمص، ومنطقة السيدة زينب التي تقطنها غالبية شيعية جنوبي دمشق.

وكان حي السيدة زينب قد تعرض لتفجيرات مماثلة الشهر الماضي، قتل فيها 71 شخصا، وتبناها تنظيم «الدولة الإسلامية» أيضا.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية، (سانا) إن عدد الضحايا بلغ 131 شخصا في ثلاثة تفجيرات متتالية «استهدفت شارع المدارس في بلدة السيدة زينب .. وتفجير آخر مزدوج بسيارتين مفخختين قرب مدخل حي الأرمن في شارع الستين في مدينة حمص».

وأعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» تبنيه مسؤولية التفجيرات في حمص ودمشق. وأدان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا بشدة التفجيرات. وجاء في بيان للمتحدث باسمه نشر على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني «دي ميستورا يدين مجموعة أخرى من التفجيرات الانتحارية وبالسيارات المفخخة التي وقعت في مدينتي دمشق وحمص وأسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا بينهم أطفال».

وتزامنت التفجيرات مع إعلان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، التوصل إلى «اتفاق مبدئي» مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، لوقف الأعمال العدائية في سوريا.

وقد اتفقت قوى دولية مطلع هذا الشهر، على السعي «لوقف الأعمال العدائية» في سوريا، ولكن مضى موعد يوم الجمعة الذي حدد لبدء تنفيذ الاتفاق، دون أن يتم ذلك.

وقال كيري إنه اتفق مع لافروف على مبادئ وقف الأعمال العدائية، ولكنه أشار إلى أن الطرفين مازالا بحاجة إلى الخوض في التفاصيل.

وأعلن حسين جابري انصاري المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في مؤتمره الصحفي الأسبوعي اليوم: «إن هذه الأعمال تستهدف الأبرياء وإفشال أي عملية سياسية تخدم الشعب السوري»، مؤكدا أن التنظيمات المتشددة لا تريد حلا سياسيا للأزمة في سوريا، بل تعمل على تأجيج الأوضاع كلما تم الاقتراب من التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وحدثت التفجيرات في الوقت الذي عبر فيه الرئيس السوري، بشار الأسد، في حديث صحفي عن أمله في أن يعود اللاجئون السوريون دون خوف إلى بلدهم، متمنيا أن يتذكره الناس بأنه الرجل الذي «أنقذ» سوريا.

وردا على سؤال لصحيفة البايس الإسبانية، عن المكان الذي يرى الأسد فيه نفسه بعد 10 أعوام، قال الرئيس السوري «إذا كانت سوريا في أمن وسلام، وأنا الذي أنقذتها، فهذا هو عملي، وهذا هو واجبي».

وقال الأسد إن جيشه في طريقه إلى محاصرة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، في مدينة حلب، شمالي البلاد، وأنه يتقدم أيضا نحو الرقة، معقل تنظيم «الدولة الإسلامية»، مضيفا أنه مستعد لهدنة مؤقتة، ما لم يستغلها، من يسميهم بـ«الإرهابيين»، لتعزيز مواقعهم.

تركيا:

وكان مسؤول تركي كبير أعلن الثلاثاء الماضي، أن تركيا تؤيد تدخلا عسكريا برياً في سوريا لكن بمشاركة حلفائها، معتبرة أن ذلك فقط من شأنه وقف النزاع في هذا البلد. وقال هذا المسؤول رافضا الكشف عن اسمه للصحافيين «نريد عملية برية مع حلفائنا الدوليين، من دون عملية على الأرض من المستحيل وقف المعارك في سوريا»، مضيفا: «لن تكون هناك عملية عسكرية تركية أحادية الجانب في سوريا».

كما كانت السعودية قد أعلنت سابقا عبر المستشار في مكتب وزير الدفاع السعودي، العميد الركن أحمد عسيري، أن السعودية على استعداد للمشاركة في أي عملية برية ضمن التحالف الدولي في سوريا.

يذكر أن المدفعية التركية تقصف منذ أكثر من أسبوع مواقع وحدات حماية الشعب في محيط مدينة اعزاز السورية.